توقفات العلَّامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ) في (خلاصة الأقوال في معرفة الرِّجال) دراسةٌ رجاليَّةٌ تحليليَّةٌ

أ.م. د. عادل عبد الجبار ثامر الشاطي

جامعة بابل/كليَّة العُلُومِ الإسلاميَّةِ

الملخص

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمّد وآله الطاهرين، وبعد:

يُعدُّ هذا البحث لغرض الكشف عن حالة في أحد الكتب الرجاليَّة المهمَّة شكلت ظاهرة واسعة في كتاب خلاصة الأقوال في معرفة الرجال للعلَّامة الحليّ (ت٧٢٦هـ) وهي توقُّفه في عدد كبير من رواة الحديث الشريف، فتبنَّى هذا البحث عبر التحليل والتدقيق بيان مفهوم هذه الظاهرة عن طريق مبحث تمهيدي تناول التعريف بهذا المصطلح ثم مدلول استعماله وسعة انتشاره، ووقف في مبحثين على مَن توقَّف فيهم العلَّامة أو فيما يروونه، مع التحليل ومعرفة لأَسباب ذلك الوقف.

Jurisprudential Rules which are related to the the Noble Qur'an from the Al_Muhaqqiq Al-Hilli (died 676AH) (reading the Holy Qur'an of person with larger event and touching it to write the Holy Qur'an)

Dr. Adel Abdul Jabbar Aamer Al Shatti
University of Babylon

Abstract

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon the best of God's creation, Muhammad and his pure family, and after:

This research is a revelation of a case in one of the important men's books that formed a broad phenomenon in the book Summary of Sayings on Men's Knowledge of the Jeweler (d. 726 AH), which stopped in a large number of narrators of the noble hadith. An introductory topic dealing with the definition of this term and then the significance of its use and spread, and stood in the search for those who stopped in the science or what they see, with analysis and knowledge because it is that endowment.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدّمة

الحمدُ للّهِ ربِّ العَالَمِين، والصَّلاة والسَّلام على خَيرِ خَلقِ اللّه مُحمَّدٍ وَآله الطيِّبين الأَطهار، وبَعدُ:

يَحظى علمُ الرِّجالِ بأَهميَّةٍ بالِغةٍ وَكبيرَة عِندَ العُلماء والبَاحِثين، وتَتبعُ هذهِ الأَهميَّة مِن تَوقُّف الحُكم بصحَّة صُدور الرِّواية عن المعصُوم عليه السلام إذ يتعلَّق هذا الحُكم بنسبَةٍ كبيرةٍ بتَوثِيق الرُّواة وعدَالتهم وصحَّة ما يَروونَ مِن جهةٍ، ومِن جهةٍ أُخرَى للارتبَاط الوَثيقِ لهذا العِلم بالعُلوم الإسلاميَّةِ الأُخرى؛ كونُها تَعتمِدُ – وبدرجَاتٍ مُتفاوتة – على الحديث الشَّريف في استدلَالاتِها العلميَّة، وإن تبَايَنَت مُستويات الاعتمَاد فيما بينها.

لذا أَوقفَ جُلّ علماء الحديث ومِن جميعِ الطَّوائف الإسلاميَّة صحَّة صُدور الحديث على تَوثيق الرُّواة، فإذا ما كانَ جَميع رُواة السَّند ثِقَات حكمُوا بصحَّة الصُّدور، والعَكسُ صَحيحٌ، وجَرَت سِيرَةُ النَّاسِ على ذلك أَيضًا.

ومِن هذا المُنطلق شكَّل البحثُ الرِّجَالي قديمًا وحَديثًا محورًا مُهمًّا مِن العُلوم الإسلاميَّة، فولجَ العُلماء والباحثون خِضَمَّ بحرِهِ الواسِع خُصوصًا مع فتحِ باب الاجتهَادِ عند الإماميَّة، فكان هذا العِلم مَحطَّ رِحَالهم، ومِدَاد أَقلامهم، وخُلاصَة أَفكارهم، وجُهدهم المُتواصِل وإلى يَومنا الحاضِر.

ناقشَ هؤلاء الأَفاضل أَدقّ التفاصِيل في هذا المِضمَار، ابتداءً مِن مَشرُوعيَّته والأَدلَّة عليه، وانتهاءً بتوثِيق الرُّواة أَو تضعِيفهِم، وبين هذه وتِلك أَنتجَت لنا أَقلامهُم بما سطَّرت مِن آرائهم كُتبًا وبُحوثًا ورَسَائِل فوقَ ما نتصوَّر وفي أَزمانٍ وفترَاتٍ مُختلفةٍ، فكانَ ما أَنتجهُ يَراعُ هؤلاء مَوضِع اعتمادِ الباحِثين

فيما يكتبُون ويَرَونَ مِن آراء، فدُرِسَ هذا النَّتاج الضَّخم مِن هذا العِلم ومِن جهاتٍ مُختلفَةٍ وأَطرَافٍ مُتنوعَة.

وهذا البحثُ ما هو إلَّا ثمرَة مِن ذلك الزَّرع، إذ تناولَ أَحد تلكَ النّتاجَات المُهمَّة في هذا العِلم، أَلَا وهو كتاب: خُلاصَة الأَقوَال في مَعرِفَة الرِّجال، وهو لعَلَمٍ مِن الأَعلام القلَّة مِن الَّذين تركُوا بصمَاتهم على العُلوم الإسلاميَّة بتنوّعها واختلافِها؛ وهو العلَّامة الحليّ (ت٧٢٦هـ) يُسلِّطُ البحث الضَّوء على جُزئيةٍ مِن بَحرِ خُلاصته، شكَّلت بمَجموعِها ظَاهرَة مُميَّزة في الكتاب المذكُور، وعلى المستويين القولي والتَّطبيقي، وهي توقُّفات العلَّامة في الخُلاصة، ومُسوغاته لتلك التوقُّفات، والتتبُّع لها بالدراسة والتحليل.

انتظم البحثُ بمقدِّمةٍ وتَمهيدٍ ومَبحثَين، تناول التَّمهيدُ: بيان دلَالَة كلمة: (التوقُّف) لغةً وفي اصطلاح أَهل الفنِّ مِن الفَريقَين، وكذا عند الأُصوليِّين، ثُمَّ أَتبعناهُ بمنَهجيَّة المُصنِّف في الخُلاصة وبشكلٍ مُختصرٍ جدًّا، ويَجبُ التَّنويه هنا إلى أَنَّنا لم نَعرِض لحيَاة العلَّامة الحليّ وما ذلك إلَّا لكثرةِ مَن أَلَّف وبحثَ في هذا المجَال ممَّا يُعدُّ مِن فُضول الكلَام.

تناول المبحثُ الأَوَّل: مَن توقَّف العلَّامةُ الحليّ فيهم وأسباب ذلك التوقُّف صريحًا، ثُمَّ مُناقشة هذه الأَسباب وتحليلها، ومُتابعة تطبيقاتها في الكتب الفقهيَّة للعلَّامة الحليّ وغيرها، ورتَّبنا هؤلاء الرُّواة على حُروف المعجم العربيّ، مع ترجمةٍ مختصرَةٍ مُغنيَةٍ لهم.

وتحدَّث المبحثُ الثاني منهُما: عن الَّذين توقَّف العلَّامة الحلي فيهم ولم يذكر سبب ذلك، أَو لم يُصرِّح بذلك، بل نوَّه لهُ ولو بإشارةٍ خفيَّة يُستشَفُّ منها بيان السَّبب، أَدرجنا في هذا المبحث مجموعةً مِن هذا الصِّنفِ مِن الرُّواة، ورتَّبناهم على حروف المعجم العربيّ مع ترجمتهم أَيضًا وبما يتَّسِع له المقام، ثُمَّ

البحث عن مُسوغات العلَّامة الحلي في توقُّفه فيهم، ومناقشة ذلك وتحلِيلِهِ.

وخُتِـمَ البحثُ بأَهمِّ النتائج التـي توصَّل لها البحثُ، ثُمَّ بقائمةٍ مِن المصادر المُعتمدَة في هذا البحث.

وأَخيرًا: يجبُ التَّنويه إِلى أَنَّ ما ذُكِرَ هنا مِن الرُّواة الَّذين توقَّف فيهم العلَّامة الحلي لم يضمّ إلَّا قسمًا منهُم وليس كلّهم، إِذ تعدَّى مَن توقَّف فيهم العلَّامة الستِّين رَاويًا، وهذا البحث لا يَسعهم كلَّهم تحليلاً ومناقشةً فهُم مَوضِعُ كتابٍ مُستقلٍّ بذلك، لذا اخترنا أَهمهم.

وَآخِرُ دعوانا أَن الحمدُ للّهِ ربِّ العَالَمِين

التَّمهيد
(دلالَة التوقُّف في خُلاصَة الأَقوال)

جـاءت كلمـة: (التوقُّف) في كُتـب اللُّغة ومَعاجمها ولهـا معَانٍ ودلَالَات مُختلِفة؛ فهي: خِلَاف الجُلوس، وَالحَبس، وَالمَنع، وَالخِدمَة، والَّذي لا يَستَعجِل فـي الأُمور، وَوقَّفَ الحديـث بَيَّنَهُ، وَوَقَفتُهُ علَى ذَنْبِـه أَطلَعتهُ، ولهُ معَانٍ أُخَر كثيرَة، تبنَّت معاجِم اللُّغة بيَانها بدقَّة وتَفصيلٍ[١].

ولم يعثر الباحثُ مِن خلال التفتيش والمُتابعَةِ في كُتب الاصطلَاح على مَعنًى مُعيَّنٍ عندَ أَصحاب الفنِّ وأَربابِ الرِّجال، إلَّا أَنَّه يُمكِن القول: بأَنَّ دلالتهُ هي: عدَم الجزمِ برأيٍ ثابتٍ وقَطعيّ حولَ الرَّاوي المُتوقَّف فيه، ويُؤيِّد ذلك: الاضطرابُ بين الرِّجاليِّين في حسمِ الخِلافِ فيه، فهُم مرَّةً يُوثِّقونهُ وأُخرَى يُضَعِّفونه، كما وردَ في بكر بن محمَّد الأَزدي حيثُ ذَكرهُ العلَّامة الحلي في مَوضِعين مُختلِفَين؛ مرَّة في الثِّقات وأُخرى توقَّف عن العملِ بروايته فأَوردَهُ في الضُّعفاء[٢].

ويجبُ التَّنويه إلى أَنَّ الَّذي دعانا إلى ذلك – البحث – هو العلَّامةُ نفسُـه؛ حيـثُ ميَّزَ بين مَن تركَ روايته، وفيه دلَالـة واضحَة على التَّضعِيف، وبينَ مَن توقَّف فيه، وفيه دلالَة بعدَم الجزمِ[٣].

أَمّا حركة مُصطلح: (التوقُّف) فقد اسـتعمله الأَقدمُون مِن أَرباب الرِّجال وبصُورةٍ نادرَةٍ تقريبًـا، حيثُ أَوردَ ابن الغضَائري (ت٤٥٠هـ) هذه اللَّفظةَ في ترجمتـه لنُفيع بن الحارث، فقالَ: «والَّـذي أَراهُ التوقُّف في حَديثِهِ»[٤] وكذا فعـلَ في ترجمتهِ للعبرتائي أَحمد بن هِلال، فقالَ: «أَرى التوقُّف في حَديثِهِ»[٥] وقد يكُون هو أَوَّل مَن استعملَ هذا المُصطلح بلفظهِ بعينهِ.

ثُمَّ توسَّـع باستعمال هذا المُصطلح العلَّامة الحلي وهو مَوضِعُ البحث، هذا

عِندَ الإماميَّة، أَمَّا عندَ الجمهُور فقد استُعمِلَ هذا المُصطلح بقلَّة، ولعلَّ السَّبب في ذلك: أَنَّ تعارُض أَقوالهم في حقِّ الرَّاوي يُعالَجُ بمُعالجَاتٍ واضحة أُخرى فلا يحتاجُون معهُ إلى التوقُّف، حتَّى قِيلَ في معناه: «وأَمَّا قولهم: توقَّف فيه فلانٌ، فإنَّه يدلُّ على أَنَّ الإمام منهُم لم يَذكُر فيه شيئًا، ولم يحكُم عليه بشيءٍ، إمَّا لعدم خبرته، وإمَّا لالتباس أَمره عليه»[٦].

ووردَ هذا اللَّفظ عندَ الذَّهبي (ت٧٤٨هـ) فقالَ في ترجمة محمَّد بن أَبي حفصَة: «وثَّقهُ يحيى بن مَعين مرَّةً، ثُمَّ توقَّف»[٧] والمُصطلح واضحُ المعنى عندهُم في عدَم الحُكم على الرَّاوي للتردُّد فيه والغُموض ولأَيِّ سببٍ كان.

واستعمل الأُصوليون لفظة: (التوقُّف) وعرَضُوا لها في مباحث التَّعارُض وحَلِّه، أَو ما يُسمُّونهُ بـ: التَّعادل والتَّراجيح[٨] وهو في دلالته مُقاربٌ جِدًّا لِمَا عليه أَرباب الرِّجال مِن أَنَّ معناه: عدَمُ التَّرجيح بين الآراءِ الوَارِدَة.

أَمَّا كتاب خُلاصة الأَقوال في معرِفَة الرِّجال، فهو: مِن المصادر الرِّجَاليَّة المُهمَّة، يُستنَدُ إليه، ويُعتمَدُ عليهِ؛ إذ هو خُلاصَة آراء المُتقدِّمين، ومَرجِعٌ للمُتأَخرين، فهو لمُصنِّفٍ مشهورٍ في جميعِ فُروع العلوم الإسلاميَّة ومنها الحديث والرِّجال، فلهُ في الرِّجال ثلاثة كُتب، هي:

١ – خُلاصَة الأَقوَال في مَعرِفَة الرِّجَال.

٢ – إيضَاح الاشتِبَاه في أَسمَاءِ الرُّوَاة، وهو كتابٌ مطبُوعٌ مُتدَاوَل.

٣ – كَشفُ المَقَال في مَعرِفَة الرِّجَال، أَو: الرِّجَال الكَبير، وهو مِن كتب العلَّامة المفقودة.

ومِن أَهمِّ الخطوات المنهجيَّة التي اعتمدها المُصنِّف في خلاصَة الأَقوال:

١ – قَسَّم المُصنِّف كتابه على قِسمين، تناولَ الأَوَّل منهُما الرُّواة الَّذين وثَّقهُم واعتمدَ على مَا يَروونهُ، أَمَّا الثاني؛ فقد أَوردَ فيه الرُّواة الَّذين لا يأخُذ

بمروياتهـم ولا يَعمـلُ بها بغـضِّ النَّظر عن ضَعفهم أَو جهَالتهـم أَو غيرها مِن الأَسباب، ورتَّب كلّ قسمٍ منهُما على حرُوف المُعجَم العربيّ بعدَ أَن جعلَ كلًّا منها على أَبوابٍ وكُتب بحسبِ المشهُورِ من الأسماء.

٢ – اعتمدَ المُصنِّف في تأليفه على مصادِرَ سَـبقتهُ في هذا المضمَار، وهي لعُلماءَ مَشهُورين، لهُم قصَبُ السَّبقِ في ذلك، مِن أَمثال: رجال ابن الغضَائري على الرَّغمِ ممَّا أُثيرَ مِن إِشـكالاتٍ حولَ هـذا الكتَاب، واعتمدَ أَيضًا على آراءِ ابن عُقدَة (ت٣٣٣هـ) على الرَّغم مِن فقدان كتبه الرِّجاليَّة، وعدَم معرِفَة طريـق العلَّامة إِليه، ومِن أَهمِّ مَن اعتمدَ على كتبهم أَيضًا: رجَال الكشِّـي (ت٣٤٠هـ) ورجَال النَّجاشي (ت٤٥٠هـ) ورجَال الطُّوسي (ت٤٦٠هـ).

٣ – اعتمـدَ العلَّامـة الحلي في أَحكامـهِ الرِّجاليَّة – فَضـلاً عمَّا ذُكِر آنفًـا– على الوكَالة الصَّادرَة مِن الإِمام المعصُوم في حقِّ بعضِ أَصحابهم بناءً على عدَم تَوكيلهِم للفُسَّـاق، وهو مَوضعُ بحثٍ عندَ عُلمَائنا، وبنَى أَيضًا على الترحُّـم الصَادر منهُم عليهم السلام في حقِّ بعضِ أَصحابهم، ففيـه دلَالة على العدَالَة والتَّوثيق عندهُ، واعتمدَ كذلك على مبنَى أَصالة العدَالة في كلِّ إِماميٍّ ما لَم يثبُت عدمُها بفِسقٍ، أَو عدَم ورُود قدحٍ فيه وغيرها مِن مُوجِبات العدَم.

٤ – لـم يَقِـف العلَّامة في خُلاصته على سِـيرَة حيَاة الـرُّواة، مُبتعِدًا عن الخـوضِ في تفصِيلاتها، وكذا لم يتطرَّق إِلـى ذِكر مُصنَّفات هؤلاء الرُّواة الَّذين تعرَّض لهم.

٥ – اعتمادهُ في التَّضعيف على كون الرَّاوي غير إِمامي اثني عشري، فهي الفِرقَةُ المُحقَّة – كما في تصريحه – وهو أَحد الأَسـباب الرَّئيسةِ في توقُّفاته في الرُّواة، مُخالِفًا في ذلك جَمعًا مِن عُلماء المذهَب والطَّائفة.

أَمَّـا الاعتماد على هذا الكتاب – خُلاصَة الأَقوال – وآرَاء العلَّامة بصورةٍ

عامَّــة، فلأنَّــه يُمثِّل حلقةَ وَصــلٍ بين القُدامى مِــن أَرباب الأُصــول الرِّجاليَّة والمُتأخِّريــن منهــم، فأَخــذَ خُلاصته عمَّن تقدَّمــهُ مع الاطِّلاع علــى آراء مَن عاصــرهُ، لذا جَاءت آراؤه ناضِجة علميَّة، جامِعَــة بين الآراء، فهو قد مَحضَ تلك الآراء، وناقش بعضها ليجتهِد في بيان رأيه.

المبحثُ الأوَّل
(مَن ذكرَ السَّبب في توقُّفه)

توقَّف العلَّامة الحلي في بَعـضِ الرُّواة مُعلِّلاً لذلك، نُورِدُ بعضًا منهُم، مُرتِّبين إيَّاهُم على ترتيب حُروف المُعجَم العربيّ، مع ذِكرِ المُسوِّغ للتوقّف، وذكرنا أَقوال الرِّجاليين فيهم، ووقفنا مُحلِّلين لمَواقِف العُلماء فيهم لمعرِفَة ما توصَّلوا إليه مِن آراء، مُحاولِين الجمع بين هذه الآراء، مع مُحاولة فكِّ التَّعارُض فيما بينها.

[١] أَحمد بن الحسن بن إبراهيم[٩]:

ابن شُعيب بن مِيثَم التمَّار، يُكنَّى أَبا عبد الله، كوفيٌّ، مولَى بني أَسد، صحيحُ الحديث سَلِيمهُ، مُعتمَدُ الرِّواية، لهُ كتابُ نَوادِر، مِن أَصحاب الإمام الكاظم والرِّضا عليهما السلام واقِفيٌّ، رَوى عنه: عُبيد الله بن أَحمد بن نهيك.

توقَّف فيه العلَّامة[١٠] دُون ذِكر السَّبب، والظَّاهرُ أَنَّ كونه وَاقفيًّا هو الَّذي سوَّغ لهُ ذلك، على الرَّغم مِن حُكم أَربَاب الرِّجال بتوثيقه، واعتماد روايته، وتصحيح حدِيثه، ولم يَغمِز فيه أَحد، ولا عِبرَة عندهُم بوَاقفيته، وقولُ النَّجاشي: «وقد رَوى عن الرِّضَا عليه السلام[١١] فيه دلَالة على رجُوعهِ عن الوَقفِ؛ لأَنَّ الواقفيَّة لا تروي عن الإمام الرِّضا عليه السلام بل تُعاديه[١٢] فلا مُسوِّغ إذن للتوقُّف فيه».

[٢] أَحمد بن سَابق[١٣]:

توقَّـف العلَّامة الحليّ عمَّا يرويه عـن أَحمَد[١٤]؛ وذلك لـورُودِ روَاية عندَ الكشّي بلَعنهِ عن الإمام الرِّضَا عليه السلام[١٥] وهو ما دعاهُ للتوقُّف فيمَا يرويهِ.

ويَردُ على ذلك: أَنَّ روَاية الكشـي ضَعيفةُ السَّندِ جدًّا؛ ففي طَريقها نَصر ابن الصبَاح وهو ضَعيفٌ غَالٍ[١٦] وإِسحاق بن محمَّد البصري الَّذي طُعِنَ عليهِ بالغلوِّ أَيضًا[١٧] فضلًا عن ذلك طَعنُ العلَّامة نفسه عندَ ذِكر أَحمد بن سَابق:

بأَنَّ سنَد رِواية اللَّعن فيه غير معلُومَة الصحَّة، على الرّغم من أَنَّ قول العلَّامة هذا فيه شَـيء؛ فضَعفُ السَّـند ظاهرٌ واضحٌ، بل إِنَّ: «هـذه الرِّوايَة ضَعيفَة السَّند جدًّا»[١٨].

ولم يَرِد في كُتب الرِّجال مدحٌ لأَحمد، واكتفوا بتَضعِيف سَـند ما وَرَدَ في حقِّه مِن لعنٍ عن الإمام الرِّضَا عليه السلام فهو بذلك كمَن لَم يَرِد في شأنه توثِيق ولا تَضعِيف فهو مجهُولٌ، فالتوقُّف فيه هو الصَّحيح، بل الضَّعف ظاهر.

[٣] أَحمد بن عُمر الحلَّال[١٩]:

الحلُّ: هو الشّـيرَج[٢٠] سُمِّي الحلَّال لبيعه ذلك، رَوى عن الإمام الرِّضَا عليه السلام وله عنهُ مسَـائل، كوفيٌّ، وثَّقه الشـيخ الطُّوسـي، لهُ كتاب، وقيل: إِنَّ له أَصلًا رديئًا.

توقَّـف العلَّامة[٢١] عـن قبُول روايته؛ لقولِ الشـيخ الطُّوسـيّ فيه: «رديء الأَصـل»[٢٢] وهذا الأَمرُ لا يُسـوّغ التوقُّف فيه، فلا مُنافَـاة بين ردَاءة الأَصل وقبُول رِوايته؛ فرداءة الأَصل المَروي عنه لا تدلُّ على تَضعِيفه أَو تَجريحه، بل ثِقتهُ ظاهرَة صَريحَة مِن قول الشيخ الطُّوسي نفسه: «كُوفيٌّ ثِقَة»[٢٣].

وأَوردَ العلَّامةُ في المُنتهَى[٢٤] رِواية عنه دون أَن يَتعرَّض له بشيءٍ مِن التَّضعِيف أَو غيره، وللمُترجَم رِوايات في كُتبنا المُعتمَدَة[٢٥] وهو مَا يُؤيِّد توثيقه.

[٤] إِسحاق بن عمَّار بن حيَّان[٢٦]:

أَبو يعقُوب الصَّيرفيّ، مولَى بني تغلب، مِن بيتٍ كبيرٍ في الشِّيعة، شيخٌ، ثقةٌ، لـه كتابُ نَوادِر، مِـن أَصحَاب الإِمام الصَّـادق والكاظم عليهما السلام وثَّقه الشيخ الطُّوسي.

توقَّف العلَّامة[٢٧] فيمَا يَنفرِدُ بهِ مِن رِوَاية ومِن بابِ الأَولَى، وذكرَ: أَنَّ سَبب ذلك كونهُ فَطَحِيًّا[٢٨] مُعتمِدًا على قول الشيخ الطُّوسي فيه، على الرَّغم مِن

أَنَّه – الشـيخ الطُّوسي – والنَّجاشـي قد وثَّقاه واعتَمَدَا أَصلهُ، ولم يُرتِّبا أَثرًا علـى فَطَحِيَّته، مع ورُودِ أَخبَارٍ في مَدحـهِ[٢٩] وضَعَّف ابن طاوس (ت٦٦٤)[٣٠] هـذه الرِّواية باسـتبعَادِ أَن يحظَى المُترجَم لهُ بمَدحِ الإِمـامِ الصَّادق عليه السلام كونهُ فَطَحِيًّا.

ويبدو أَنَّ الأَمر مُشـتبهٌ فيه؛ ذُكِرَ أَنَّ السـيِّد ابن طاوس كان أَوَّل مَن وقعَ في هذا الاشـتباه، وتَبعهُ على ذلـك العلَّامة كما تقـدَّم، وتبعهُما مَن تأَخَّر عنهُما[٣١] ومَنشأ الاشتباه هو: التَّشابه في الاسم بينهُ وبين إِسحاق بن عمَّار بن موسَـى السَّاباطيّ، فالثاني هو الفَطَحِيّ[٣٢] لا الأَوَّل، كما أَنَّ ما وردَ في حقِّ المُترجَم لهُ عن النَّجاشـي يُؤيِّدُ ذلك، وكونهُ إِماميًّا معرُوفٌ مشـهورٌ، وأَبناء أَخيهِ وإِخوته كذلك، وهو في بيتٍ مَشهورٍ مِن بُيوت الشِّيعة، وقد ذهبَ جمعٌ مِن العُلماء إِلى هذا التغَاير[٣٣].

فابـنُ موسَـى هو الفَطَحِيّ لا ابـن حيَّان، وبذلك ينفكُّ الاشـتباه، وتندفعُ الشُّـبهةُ، وقـد وردَت رِوايـات عنهما فـي كُتبنا الفقهيَّـة دُون فصلٍ وتمييز بينهما[٣٤] ممَّا يدعو إِلى التوقُّف في مَروياتهما، فتكونُ عبارَة العلَّامة وتوقُّفه فيـه فـي مكانِها، ولكن يُمكِن أَن يُفكّ هذا الاشـتباك أَيضًـا مِن مَعرِفة الطَّبقةِ لكلٍّ مِنهُما.

[٥] إِسحاق بن جرير[٣٥]:

ابن يزيد بن جرير بن عبد اللّه البَجليّ، أَبو يعقوب، كوفيٌّ، مِن أَصحاب الإِمام الصَّادق عليه السلام لهُ كتَاب، ثِقة.

توقَّـف العلَّامة[٣٦] فيما يَنفَرِدُ به مِن رِواية، ومِن باب الأَولَى أَيضًا؛ بِسـببِ وَقفِه، ويُلاحَظ أَنَّ الشـيخ الطُّوسـي قد ذَكرَ إِسـحاق هـذا مرَّتين؛ الأُولَى: فـي أَصحابِ الإِمامِ الصَّادقِ عليه السلام[٣٧] والثانيـة: في أَصحابِ الإِمامِ الكاظم عليه السلام

فقال: «إسحَاق بن جرير»[٣٨] ولم يُتمّ اسمهُ، ولا ذكرَ نَسبهُ، إلَّا أَنَّه ذكرَ أَنَّهُ وَاقِفيّ[٣٩] فيُحتمَل التَّعدُّد.

ولكنَّ رِواية الثِّقات عنه مِن أَدلَّة التَّوثيق، فقد رَوى عنه: حمَّاد، والحسَن ابن محبوب، وابن أَبي عُمير، وكُلُّهم مِن ثِقات الأَصحاب؛ لذَا توقَّف العلَّامة فيما يَنفَرِدُ به مِن رواية، ويظهرُ مِن ذلك تَصحيحهُ لِروايتهِ فيما لَم يَنفرِد به، إلَّا أَنَّه صحّح رِوايته في المُنتهى[٤٠] فضلاً عن ورُود مَرويات المُترجَم لهُ في كُتبنا الفقهيَّة والرِّوائية[٤١] فلم يُرتِّبوا على وَاقِفيتهِ أَثرًا يُذكَر، خُصوصًا مع قولِ الشيخ المُفيد (ت٤١٣هـ): إنَّه مِن فُقهاءِ الأَصحاب والرُّؤسَاء الأَعلام[٤٢] فلا ثمرةَ مِن التوقُّف فيه بعد توثيق النَّجاشي والشيخ الطُّوسي لهُ، ورِواية الأَصحاب عنه واعتماد رِوايته.

[٦] إسماعيل بن الخطَّاب[٤٣]:

السَّلَميُّ، مِن أَصحاب الإمام الصَّادق عليه السلام وثَّقه الكشِّي، وذَكرَ ترحُّم الإمام الصَّادق عليه السلام عليه، ودُعاءه لهُ بدخُول الجنَّة.

توقَّف العلَّامة[٤٤] في رِوايته عنهُ، ومِن باب الأَقوى؛ وذلك لعدَم ثبُوت رِواية الكشِّي[٤٥] عندهُ في حقِّ المُترجَم لهُ، لجهَالَة جعفر بن محمَّد بن إسماعيل الخطَّاب[٤٦] – وهو ابنه – الواقع في سَندِها، مما يَخدِشُها سنَدًا، وكذا لعدَم ثبُوت هذه الرِّواية مِن جانِب، ومِن جانبٍ آخَر لعدم ورُود مَا يَجرحُ المُترجَم له، بل عدَّهُ بعضُ أَربَاب الرِّجال مِن الممدُوحين[٤٧].

[٧] إسماعِيل بن عمَّار[٤٨]:

ابن حيَّان، أَخو إسحاق الصَّيرفيّ، الكُوفيّ، مِن أَصحاب الإمام الصَّادق عليه السلام ثِقةٌ، لهُ أَصلٌ، فَطَحيّ، مِن بيتٍ كبيرٍ في الشِّيعَة.

توقَّف العلَّامة[٤٩] في رِوايته لعدَم ثبُوت عدَالته عنده، على الرَّغم ممَّا وردَ

عن الكشِّي[٥٠] مِن روايةٍ في مدحهِ عن الإمام الصَّادق عليه السلام وهو مُخَالِف لِما أَخذ به العلَّامة مِن شـرط على نفسِـه في توثِيق مَن تَرِد في حقِّه روايةٌ عن الإمام المعصُـوم في تَوثيقهِ، وتقدَّم القـول في ترجَمةِ أَخيه أَنَّ هـذه الرِّواية ضَعيفةُ السَّند.

ووردَ فـي الكافي مَـا يدلُّ على مَدحهِ عن الإمام الصَّـادق عليه السلام وقولهُ فيهِ: «... لَقَـد كُنتُ أُحِبُّـهُ، وَقَد ازدَدتُ لَهُ حُبًّا»[٥١] وهي تُشـيرُ إلى جلالتهِ، وعُدَّ ممدُوحًا لذلكَ، ولا تَضرُّ رِواية الكشِّي فيهِ[٥٢].

وذكرهُ النَّجاشـيّ[٥٣] في تَرجمةِ أَخيـه، ولم يَتعرَّض لهُ بقَدحٍ أَو ذَمٍّ، وعَدَّ بعض العُلماء رِواية المُترجَم لهُ في الحِسَان[٥٤] ولهُ رِوايات في كُتبنا[٥٥] فالتوقُّف فيه مُشكِل.

[٨] بَشِير النَّبَال[٥٦]:

ويُقَال: بِشـر - بِلَا يَاء - بن مَيمُون، الوَابشيّ الهمدَانيّ، الكُوفيُّ النبَّال، ابن أَبي أَراكَة، مِن أَصحَاب الإمام الباقر والصَّادق عليهما السلام ممدُوحٌ.

توقَّـف العلَّامةُ[٥٧] في رِوايته؛ لعَدم ورودِ ما يُعدِّلهُ، على الرَّغم ممَّا ورد في الكشِّي مِن روايةٍ في حقِّه عن الإمام الصَّادق عليه السلام[٥٨] إذ ضعَّف العلَّامة الحلي هـذهِ الرِّواية لوقُوعِ محمَّد بن سـنَان[٥٩] وصَالح بن أَبي حمَّـاد[٦٠] في طَريقها لضَعفِهمَا.

ويُمكِن أَن تُعدّ مَروياته في الحِسَان؛ لعدَم ورودِ ما يُجرِّحهُ أَو يُضعِّفه، ولا سـيَّما تصريح ابن دَاود[٦١] بأَنَّه ممدوحٌ، وللمُترجَم رِوايات في كُتبنَا الفقهيَّة والرِّوائيَّة[٦٢].

[٩] ثُوَير بن أَبي فاختَه[٦٣]:

واسـمُ أَبي فاخته سَـعيد بن علاقه، وقيل: سَـعيد بن جهمان، أَبو جهم،

كوفـيٌّ، تابعيٌّ، مِن أَصحاب الإمام السـجَّاد والباقر والصَّادق عليهم السلام مولَى أُمّ هَاني، رَوى عن أَبيه، ممدوحٌ.

توقَّف العلَّامة[٦٤] في روايته بعدَ أَن ذكرَ رِواية عن الكشِّـي[٦٥] أَنَّه أَشفقَ علـى الإمام الباقر عليه السلام مِن مسَـائلَ هَيأهَا لهُ عَمرو بـن ذرّ والصَّلت بن بهرَام، وطُعِن عليهِ بسببَ هذا الإشفاقِ؛ لدلَالتهِ على عدَم المَعرِفَةِ التامَّة لحقِّ الإمام عليه السلام فلو عَرفَ ذلك الحقَّ لَما أَشفقَ.

ويَردُ على هذا الإشكال: بأَنَّهُ قد يكُون إشفاقهُ هذا على الإمام عليه السلام لكي لا يتأذَّى ممَّا سَيسألهُ هؤلاء، أَو: أَنَّه لن يُجيبهُم تَقيَّة، فلا ذَمَّ فيه[٦٦].

إلَّا أَنَّ الشـهيد الثانـي (ت٩٦٦هـ) ضَعفَّه وأَنحَـى باللَّائمةِ على مَن توقَّف فيـهِ، أَو عملَ برِوَايته؛ لأَنَّ مَا أَورده الكشِّـي لا يـدلُّ على مدحهِ، بل هو في القَدحِ أَدلُّ منهُ في المَدحِ، ولو قُدِّر تسليم مَعرفتهِ بالإمام عليه السلام فهو مجهولُ الحالِ لا يُعرَف[٦٧] وهو مَوقفٌ مُتشدِّدٌ منهُ.

والعلَّامةُ لم يَطعَن في سَـندِ هذه الرِّواية إلَّا أَنَّها لا تقتضِي عندهُ مَدحًا ولا قَدحًا، فتوقَّف لذلك كما هو مَبناهُ، والمُترجَم لهُ طَعنَ عليه الجمهُور بالضَّعفِ والرَّفضِ[٦٨].

والمُلاحَـظ: أَنَّـه لَم يَرِد في قدحهِ شـيءٌ، وَلا في مَدحهِ أَيضًـا، كمَا أَنَّهُ معروفٌ عِندَ الشِّـيعةِ في ذلكَ العَصر: «فَلا تأَمُّل في كونهِ مِن الشِّـيعةِ ومِن مشَـاهيرهم، وحكَايةُ الإشفَاق لا تَضرُّ بالنِّسبةِ إلى الشِّيعةِ الَّذين كانُوا في ذلكَ الزَّمان كمَا لا يَخفَى على المُطَّلع المُتأمِّل»[٦٩] ورِواياتهُ في كُتبنَا موجُودة، ولَم يَطعَن فيهَا أَحدٌ[٧٠].

[١٠] جَابر بن يَزيد[٧١]:

أَبو عبد اللّه الجُعفـي، وقِيل: أَبو محمَّد، لَقي الإمام الباقر والصَّادق عليهما السلام

لهُ كُتب، ولهُ أَصلٌ، وكانَ في نفسهِ مُختلِطًا[٧٢] ثِقةٌ في نفسهِ، وقِيلَ: إنَّ مَن رَوى عنه غُمِزَ فيهِم، تُوفِّي سنَة (١٢٨هـ) في أَيَّام الإِمام الصَّادق عليه السلام.

توقَّف العلَّامة[٧٣] فيمَا يَروِي عنه بعض الرُّواة، وهُم: عَمرو بن شمر، ومُفضَّل ابن صَالِح، ومُنخل بن جَميل، ويوسُف بن يعقوب، وقد غُمِزَ في هؤلاءِ، بناءً على قولِ النَّجاشيّ وابن الغضَائريّ[٧٤] وهو مُشعِرٌ بقبُول ما يَروِيهِ الثِّقات عنهُ.

وورَدَ في حقِّه رِواياتٌ تدلُّ على مَدحهِ، وأُخرى في قَدحهِ[٧٥] وجَميعُ طُرقها فيهَا ضَعفٌ[٧٦] ووثَّقهُ العامَّةُ إلَّا أَنَّهم رَموهُ بالتَّشيُّع[٧٧] وهو مِن ثَمَّ مُختلَفٌ فيهِ.

ويبدو أَن مَنشأ الاختلَاف لنقلهِ بعضَ الأَعاجيب عنهُم عليهم السلام وإلَّا فهو ثِقةٌ، كمَا صرَّح بذلك ابن الغضَائريّ[٧٨] والمعرُوف عنهُ أَنَّه قلَّما يُوثِّق أَحدًا، وقيلَ: تَوثيقُ ابن الغضَائريّ مُعارَضٌ بتَضعِيف النَّجاشيّ؛ لتقدِيم قوله عندَ الرِّجاليّين، زيادةً على أَنَّ كتاب ابن الغضَائريّ لم يَثبُت صحَّته، كمَا أَنَّ مقولَة النَّجاشيّ ليسَت صَريحَة بالقَدحِ فيه، ورواياتهُ في كُتبِنا الفقهيَّة والرِّوائية كثيرةٌ منتشِرةٌ وخُصوصًا في كُتب العلَّامة نفسهِ[٧٩].

وذهب الشَّهيد الثاني[٨٠] إلى التوقُّف فيمَا يرويه هؤلاء عن جَابر أَيضًا، بل زَادَ في استغرابهِ على مَن توقَّف فيه مع اختلاف النَّاس في مَدحهِ وجَرحهِ المُوجب لتقدِيم الجَرحِ على التَّعدِيل.

[١١] جَعفَر بن عفَّان[٨١]:

الطَّائيُّ، لهُ أَشعارٌ في رثَاءِ الإِمام الحُسين عليه السلام وكان مُعاصِرًا للإِمام الصَّادق عليه السلام وقرأ مِن شِعره في حَضرتهِ فأَبكَى الإِمام عليه السلام والحَاضِرين، فشَهِدَ لهُ الإِمام عليه السلام بالجنَّة لذلك، تُوفِّي في حُدود سنَة (١٥٠هـ).

الوجهُ عندَ العلَّامة[٨٢] التوقُّف في روايته؛ لأَنَّ ما وَردَ في الكشِّي[٨٣] مِن شهادةِ الإِمام الصَّادق عليه السلام له بالجنَّة ضَعِيفٌ؛ لوقُوع نَصر بن الصباح ومحمَّد بن

سنَان في طَريقها، وهُما – كما تقدَّم – ضَعِيفَان، ولَم تَرِد له رِوايةٌ في كُتبنا المُعتمدَة، ولعدَم ذِكر ما يقدَح فيهِ.

وذكرهُ العلَّامةُ في القِسم الأَوَّل مِن خُلاصتهِ، وهو القِسمُ المُخصَّص للثِّقات مِن الرُّواة على الرَّغم توقُّفه في رِوايته، وقال بعض العُلماء: إِنَّهُ ممدوحٌ[٨٤].

[١٢] الحسَن بن سَيف[٨٥]:

ابن سُليمان، التمَّارُ الكُوفيُّ، مِن أَصحاب الإِمام الصَّادق عليه السلام وثَّقه ابن عُقدة.

توقَّف العلَّامة[٨٦] فيمَا يَنفرِدُ به مِن رِواية – ومِن باب الأَولَى – لعدَم وقُوفهِ على مَدحٍ أَو قدحٍ مِن طُرقنا في المُترجَم لهُ، فهو مَجهولٌ، ورَوى العلَّامة نفسهُ توثيقه عن ابن عُقدة[٨٧] عن عليّ بن الحسَن بن فضَّال[٨٨] وأَوردهُ في القِسم الأَوَّل مِن الثِّقات في خُلاصته.

والتَّوثيقُ هذَا لا يَثبُت؛ كَون طَريق العلَّامة لابن عُقدة مَجهولًا لا يُعرَف، فلا يُمكِن الاعتماد عليه، وللسببِ نفسهِ فلا يُؤخَذ بتوثيق ابن دَاود (ت٧٣٦هـ) أَيضًا[٨٩] وبذلكَ لا تَثبُت وثَاقة المُترجَم لهُ، على أَن توقُّف العلَّامة فيه يُناقِض إِيرادهُ في قِسم الثِّقات.

وقد يُعلَّل توقُّف العلَّامة فيه لعدَم ثبُوت المُومأ إِليه مِن الطَّائفةِ المُحقِّة، ومبنَى العلَّامة – كما عَرفتَ سَابقًا – عدَم حُجيَّة خبَر الوَاقِفَة والفَطحيَّة وغيرهم مِن الفِرَق[٩٠].

وذكرَ بعض العلمَاء توثِيق المُترجَم لهُ[٩١] مُستظهِرين ذلكَ مِن توثيق النَّجاشيّ لأَبيه سَيف بن سُليمان، إِذ قال: «سَيف بن سُليمَان التمَّار، أَبو الحسن، كوفيٌّ، رَوى عن أَبي عبد الله عليه السلام ثِقةٌ، وَابنه الحسَن بن سَيف»[٩٢] فحَرفُ العَطفِ في كلمَة: (وَابنه) يُمكِن أَن يُحمَل على الأَقرَب وهو كلمَة: (ثِقة) أَو على الأَبعد

وهـو: روايتـهُ هو وأَبوه معًا عـن الإمام الصَّادق عليه السلام خصُوصًا مع ذِكر الشـيخ الطُّوسـي[٩٣] لهُ في أَصحاب الإمام الصَّادق عليه السلام وكِلا العبارتين فيها دلالة على التعديل.

[١٣] الحسَن بن صَدقة المدَائنيّ[٩٤]:

أَخـو مُصدّق بن صَدقة، مِن أَصحاب الإمام الصَّادق والكاظم عليهما السلام ورأَيتُ روايته عن الإمام الرِّضَا عليه السلام في التَّهذِيب[٩٥].

توقَّف العلَّامة[٩٦] في تعديلِه؛ لأَنَّه لم يَجزِم به، على الرَّغم مِن توثِيق الشيخ الطُّوسـي لهُ[٩٧] وقِيلَ: إِنَّ في بعضِ النُّسـخِ مِن رجال الطُّوسـي: الحُسـين بن صَدقة، وبذلك وَجَبَ التوقُّف في تَعديلِه لاحتمَالِ التَّعدُّد.

ويُرَدُّ عليه: أَنَّ الموجُود في بقيَّة النُّسـخ مِن رجال الطُّوسـي: الحسَـن وليس الحُسـين، وهو كذلك في النُّسخ المطبوعة المُتداولة هذه الأَيَّام، كما أَنَّهُ لم يَذكُر أَرباب الرِّجال أَنَّ لصدقَة ابنًا أَو أَخًا يُقالُ له: الحُسين[٩٨] وقد وثَّقه ابن داود الحلـيّ[٩٩] وبذلك فلا وَجه للتوقُّف في تَعديلـهِ بعدَ ما مرَّ، وهو ما ذَهبَ إِليه الشَّـهيد الثاني[١٠٠] وللمُترجَم رِوايات في كُتبنـا المُعتمَدة[١٠١] ولَم يَذكُر أَحدٌ فيه شَيئًا مِن الطَّعن.

[١٤] الحسَن بن محمَّد[١٠٢]:

أَبو عليّ القطَّان، الكُوفيُّ، مِن أَصحاب الإمام الصَّادق عليه السلام.

توقَّـف العلَّامة الحلي[١٠٣] فيمَا يَنفردُ به مِن رِواية؛ وذلك لعدَم ثُبوت عدَالتهِ عنـدهُ، إِذ لَـم يَرِد فيه قدحٌ ولا مَـدحٌ، على الرَّغم ممَّا نقلـه العلَّامة ذاتهُ مِن توثيقه عن ابن عُقدة[١٠٤] عن عليّ بن الحسَـن بن فضَّال في ترجمَةِ الحسَن بن سَيف[١٠٥] على أَن طَريق العلَّامة لابن عُقدة مجهولٌ وبَينهُما فاصِل زمنيٌّ طَويل، ولم يَستبِعد بعضُ أَرباب الرِّجال تَوثيقهُ، لعدَم ورُود مَا يقدَح في حقِّه[١٠٦].

[١٤] حُذيفَة بن منصُور[١٠٧]:

ابن كثير بن سلمَة بن عبد الرَّحمن، أَبو محمَّد الخزَاعيُّ، بيَّاعُ السَّابري[١٠٨] رَوى عــن الإمام الباقــر والصَّادق والكاظم عليهم السلام طعنَ عليــه ابن الغضَائري، كان أَحد عُمَّال بني أُميَّة.

توقَّف فيه العلَّامة[١٠٩] مُعلِّلاً ذلك بأَمرَين؛ الأَوَّل منهُما: قولُ ابن الغضَائري: «حَدِيثُهُ غَيرُ نَقيٍّ، يَروِي الصَّحِيح والسَّقِيم، وأَمرهُ مُلتبسٌ، ويُخرَّج شَاهِدًا»[١١٠] والثاني: كَونهُ أَحد عُمَّال بني أُميَّة.

ويُرَدُّ على ذلك بعدّة أُمور، منها: أَنَّ العلَّامة نفسهُ[١١١] ذكرَ أَنَّ الشَّيخ المُفيد قد وثَّقه، ثُمَّ ذكرَ تَوثِيق النَّجاشـّي له[١١٢] ومنها: أَن الشَّيخ الطُّوسيّ [١١٣] وثَّقهُ عِنــدَ ذِكرِه، ومنها: أَنَّ كلَام ابــن الغضَائري الَّذي تعكَّزَ عليه بالتوقُّف في الــرَّاوي لا يدلُّ على تَضعِيفٍ ظَاهر، وأَمَّا: كونهُ مِن عُمَّال بني أُميَّة، فهو أَمرٌ لَم يَثبُت، وإِن ثَبتَ فهو لا يدلُّ على الطَّعن؛ لأَنَّ كثيرًا مِن ثِقات الشِّيعة كانوا عُمَّــالاً لبنِي أُميَّة وبني العبَّاس مِن بَعدهم، وهُــم مُحافِظُونَ على ولَائهم، ولَم يضرّهم ذلك في شَيءٍ.

زيــادةً علــى أَنَّ المُترجَم لــهُ قد وَردَ فــي حقِّه ما يدلُّ على مــدحٍ كما في الكشّي[١١٤] وقد وثَّق العلَّامة نفسه رجَالاً مُكتفِيًا بتَوثيق النجاشيّ لهُم، كما في محمَّد بن عيسَــى اليقطيني[١١٥] على الرَّغم مِن تَضعِيف الشــيخ الطُّوسي له[١١٦] وغيره، فما حدَا ممَّا بدا، وأَحاديث المُترجَم له في كُتبنا مُنتشــرة[١١٧] ومِن ثَمَّ فإِنَّ توقُّف العلَّامة فيه مَسألةٌ فيها نَظر.

المبحث الثاني
(مَن لَم يَذكُر السَّبب في تَوقُّفه)

ذكر العلَّامة في خُلاصته بعضَ الرُّواة مُتوقِّفًا فيهم، إلَّا أَنَّهُ لم يُبيِّن أَسباب توقُّفه، أَوردنا هنا بعضًا مِن الرُّواة مِن هذا النَّمط، مع مُحاولة إيجاد المُسوغَات التي دَعت العلَّامة للتوقُّف فيهم، ومُناقشَة تلك الآراءِ الوَاردَة عن بقيَّة أَرباب الرِّجال في حقِّهم، والمُزاوجَة بينها للوصُول إلى نتيجةِ ما يُسوِّغ هذا التوقُّف، وأَيضًا فقد رتَّبنا هؤلاء الرُّواة على حُروف المعجم العربيّ، مع التنويه إلى أَنَّنا لم نُورِد كلّ مَن اتَّصفَ بذلك لعدَم سَعَةِ البَحثِ، وهُم على النَّحو الآتي:

[١] إبراهيم بن صَالح الأَنماطيّ[١١٨]:

وردَ في كُتب الرِّجال بهذا الاسم رُواةٌ عدَّة، يُكنَّى الأَوَّلُ منهُم بـ: أَبي إسحاق، ثقةٌ، كوفيٌّ، لهُ كُتب، منها: كتاب الغَيبَة، عنه: عُبيد الله بن أَحمد بن نهيك، لَم يروِ عن الأَئمَّة عليهم السلام.

الثاني: أَسديٌّ، ثِقةٌ، مِن أَصحاب الإمام الرِّضَا عليه السلام واقفيٌّ، لهُ كتاب، عنهُ: عُبيد الله بن أَحمد بن نهيك[١١٩].

وذكرَ الشَّيخ الطُّوسيُّ رَاويًا ثَالِثًا بالاسمِ نَفسهِ والحِرفَة – بَيعُ الأَنمَاط[١٢٠]– وعدَّهُ مِن أَصحاب الإمام الباقر عليه السلام[١٢١].

والأَوَّلان بينهُما تشابهٌ مِن جَانِب واختلافٌ مِن آخَر؛ فهُما يَحملان الاسم نفسه والحِرفَة – بيع الأَنماط – وهُما ثِقتان أَيضًا، ولكلٌّ وَاحدٍ مِنهُما كتاب، والرَّاوي عنهُما نفسهُ، وافترَقا: في أَنَّ الأَوَّل لَم يَروِ عن الأَئمَّة عليهم السلام بينما رَوى الثاني عن الإمام الرِّضَا عليه السلام والثاني أَسديٌّ، بينمَا لم تُذكَر قبيلةُ الأَوَّل، والأَهمُّ في ذلك: أَنَّ الثاني وَاقفيٌّ دُون الأَوَّل، ورَوى الثالث عن الإمام الرِّضَا عليه السلام.

فنُقاط التَّشابُه والالتقاء بَينهُما هو الَّذي دعَا العلَّامة[١٢٢] للحُكم باتحَادهِما، ووَقْفُ الثاني دُون الأَوَّل، لذَا توقَّف فيه بعدَ احتمالِ عدِّهما وَاحدًا فأَدرجهُ في الضُّعفاء.

ويَظهرُ ممَّا تقدَّم أَنَّهُم لَيسُوا وَاحِدًا، وهُم إلى التَّعدّد أَقرَبُ مِنهُ إلى الاتحَاد؛ لأَنَّ بينهُم تمَايزًا ولو بِشكلٍ جُزئي، وفي عدِّ العلَّامة لهُم واحِدًا وتوقُّفه في الرِّوايةِ عنهُم لا مُسوغَ له[١٢٣].

[٢] أَحمد بن الحسَن بن عليّ[١٢٤]:

ابن محمَّد بن عليّ بن فضَّال بن عَمرو بن أَيمن، أَبو الحسَن، وقِيلَ: أَبو عبد اللّه، مولَى عكرمة بن رَبعي، ثِقةٌ في الحَدِيث، رَوى عنه الكوفيون والقُميّون وأَخوه عليّ بن الحسَن، لهُ كُتب، منها: الصَّوم، والصَّلاة وغيرهما، وكان فَطحِيًّا، مِن أَصحاب الإمام الهادِي والعسكريّ عليهما السلام تُوفِّي سنة (٢٦٠هـ).

توقَّف العلَّامة[١٢٥] في روايته دُون ذِكر المُسوغ لذلك، والظَّاهر أَنَّ إجماع أَربَاب الرِّجال على كونهِ فَطحِيًّا هو ما دعاهُ للتوقُّف فيه، وفَطَحِيَّةُ المُترجَم لهُ مشهورةٌ مُتَّفقٌ عليهَا بَينهُم، إلَّا أَن شيخ الطَّائفة الطُّوسيّ ادَّعى أَن الطَّائفة قد عَملَت بما رَواهُ بنو فضَّال وهو منهُم[١٢٦] وروايتهُ عندَ العلَّامة في المُنتهَى[١٢٧].

[٣] أَحمد بن الحُسين بن سَعيد[١٢٨]:

ابن حمَّاد بن سَعد بن مهران، المُلقَّبُ بـ دندان، أَبو جعفر الأَهوازي، مولَى الإمام السجَّاد عليه السلام له كُتب، منها: الاحتجَاج، الأَنبيَاء، المثَالِب، المُختصَر في الدَّعوات، رَوى عن جَميع شيوخ أَبيه إلَّا حمَّاد بن عيسَى، ضعَّفه القُمِّيون لغلوّه، حَديثهُ يُعرَف ويُنكَر[١٢٩] ماتَ بقمّ، لم يَروِ عن الأَئمَّة عليهم السلام وابن الغضَائري، قال: «حَديثهُ فيمَا رأَيتهُ سَالِمًا»[١٣٠].

توقَّف العلَّامة[١٣١] فيما يَرويه مِن دون ذكر السَّبب، ويبدو أَن قول ابن

الغضَائري فيه هو الَّذي سـوَّغ للعلَّامة التوقُّف؛ لأَنَّ الغالب على ابن الغضَائري تَضعِيف الرُّواة، إِلَّا أَنَّهُ هنا لم يَطعَن عليهِ، رُغم نقل النَّجاشـي وشيخ الطَّائفة الطُّوسي تضعيفه عن القُميِّين.

وعلى ما تقدَّم فإِنَّهُ لم يَرِد في حقِّ المُترجَم له قدحٌ صَريحٌ، وتَضعِيفُ القُميين لهُ فيه نظـر؛ لأَنَّهم يُغالُون في مَواقفهم مِن الرُّواة، وكثيرًا ما يَرونَ أَن ذِكرَ فَضيلـةٍ للأَئمَّـة عليهم السلام لا يحتملونها غُلوًّا، فيحكمُون علـى رَاويها بالغُلوِّ وذلك لتشـدُّدهم في قَبول الرِّواية، على أَنَّ النَّجاشـي والشَّـيخ الطُّوسي لم يَذكُرا رَأيهما فـي الرَّاوي صَريحًا، بل نقلا رأَي القُميّن فيه، ولم يَقدحَا في الرَّاوي نفسـه، فَضلاً عن اعتماد مَروياتـه في كُتبنا[١٣٢] زِد على ذلـك ما قالهُ ابن الغضَائري في حقِّه، وأَيضًا كونهُ مِن أَصحَاب المُؤلَّفات والكُتب ممَّا يُضعِّف الآراء المُتقدِّمة.

فكلُّ ذلك لا يَدعُ مجالاً للتوقُّف فيه، فَضلاً عن دقَّة تعبير العلَّامة في أَنَّهُ متوقِّف فيما يَرويه، ولَيس في شَخص الرَّاوي.

[٤] أَحمد بن حمَّاد المروَزيّ[١٣٣]:

مِـن أَصحاب الإِمـام الجـوَاد عليه السلام رَوى عنه ابنـهُ محمَّد، وابنـهُ يُلقَّب بـ: المَحمـودِيّ[١٣٤] وردَ عن الكشِّـي مدحٌ وقَـدحٌ فيه[١٣٥] والرَّجـلُ مُختلَفٌ فيهِ، والأَكثرُ على تَضعِيفه.

والوجه عندَ العلَّامة[١٣٦] التوقُّف فيمَا يرويه مِن دون ذِكر السَّـبب، ويبدو أَنَّ ذلك منهُ لتعَارُض المَدحِ والقَدح فيه، كما في مَرويات الكشِّـي في حقِّه، والتوقُّف فيما يَرويه لا يَعنِي التوقُّف في شَخص المُترجَم له.

فـإِذا كان توقُّـف العلَّامـة عمَّا يرويـه المُترجَم لِمَا رُوي في الكشـي مِن رِوايتـين، فإِنَّهمـا لا صرَاحَـة فيهما في الطَّعـنِ عليه وتَجريحـهِ فَضلاً عن

تَضعِيفه، والرِّوايةُ التي يُظنُّ فيها الطَّعن في سَندِها ضعفٌ وجهَالة، فلا يَثبُت صحَّة السَّند فيها[١٣٧].

وقد يُعلَّل سببُ توقُّف العلَّامة فيما يَرويه المُترجَم إلى أَنَّ الرَّاوي هو بنفسهِ الَّذي رَوى عن الإمام السجَّاد عليه السلام ما يدلُّ على مَدحهِ، ويَردُ على ذلك: بأَن هذه الرِّواية رَواها ابنهُ وليسَ هو، وكُلُّ ذلك مُعارَضٌ بترَضِّي الإمام عليه السلام عنهُ بعد موته، كمَا أَنَّ اعتماد العلَّامة نفسهُ على مَروياتِ المُترجَم لهُ[١٣٨] يُبعِّدُ تَضعِيفه، ومَروياتهُ في كُتبنا[١٣٩] وهو مَا يُؤيِّدُ عدَم تَضعيفهِ.

[٥] أُسامَة بن زَيد[١٤٠]:

ابن حارِثة بن شَراحيل، أَبو محمَّد، وقيلَ: أَبو زَيد، مولَى رسُول الله صلى الله عليه وآله وأُمُّه بركَة مَولَاة رسُول الله صلى الله عليه وآله صَحابيٌّ، وهوَ حِبُّ رسُول الله صلى الله عليه وآله تُوفِّي سنَة (٥٤هـ) وهو ثِقةٌ عِندَ العامَّة.

قال العلَّامة[١٤١]: «والأَولَى عندِي التوقُّف عن روايته» دون أَن يذكُر السَّبب في ذلك، والظَّاهرُ أَنَّ سَبب توقُّفه كونهُ لَم يُبايِع أَمير المُؤمِنين عليّ بن أَبي طالب عليه السلام وسببهُ على ما ذُكِرَ: أَنَّ أُسامَة بعثهُ رسُول الله صلى الله عليه وآله في خَيلٍ لبَعض قُرى اليهود، وكانَ رجُلٌ مِن اليَهود عندَ سَمَاعهِ بمقدَمهم جمعَ مالهُ وأَهلهُ، وعندَ وصُول أُسامة عندهُ أَسلَم فقتلهُ أُسامَة، فلَامهُ رسولُ الله صلى الله عليه وآله فقال: مَا قالهُ إلَّا تَعوّذًا مِن القتل، فقالَ رسُول الله صلى الله عليه وآله: «أفَلَا شَقَقتَ الغِطَاءَ عَن قَلبِه، لَا مَا قَالَ بلِسَانهِ قَبلتَ، وَلَا مَا كَانَ فِي نَفسِهِ عَلِمت» فنزَل قوله تعَالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ (النِّساء/٩٤) فحلفَ أُسامة أَن لا يُقاتِل رجُلاً يشهدُ الشَّهادَتين، لذَا تخلَّف عن حروب أَمير المُؤمنين عليه السلام[١٤٢].

ورُوي في الكشي (ت٣٨٠هـ): أَنَّ أَمير المُؤمنين عليه السلام قد عذرهُ في يَمينهِ التي كانت عليه، ولم يَمنعهُ عطَاءه، ورُوِي فيه أَيضًا: أَنَّ الإمام الحسَن عليه السلام

قـد كفَّنه ببُردٍ أَحمـر، وفيه أَيضًا: عن الإمام الباقر عليه السلام أَمرَ أَن لا يَقُولوا فيه إِلَّا خَيرًا[١٤٣].

وثالثُ الرِّوايات ضَعِيفةُ السَّـند بحسَبِ ما قالهُ العلَّامة في ترجمَة أُسامة، والثانية: يَرِدُ عليها أَنَّ الإمام الحسَـن عليه السلام تُوفِّي سـنة (٤٩هـ)، في حين تُوفِّي أُسـامة سـنة (٥٤هـ) فلا يَصدُق ذلك، فهي غير سَـليمَة مِن هـذه النَّاحية، والأُولَـى لم يُقطَع بثبوتِها، ومع فرضِ ثبُوتها فبَيعةُ أَمير المُؤمنين عليه السلام لا تُخرجهُ عَن يَمينهِ؛ فما أَقسَم عليه شيءٌ والبَيعةُ شَيءٌ آخر.

وهنـاكَ بعض الأَخبار الدالَّة علـى ذَمِّه، ولذَا كانَ أَقلّ مـا يُقال فيه: أَنَّهُ مُختلَـفٌ فيه، وعلى الرَّغم مِـن ذلك لهُ في كُتبنا الفقهيَّـة والرِّوائية رِوايات كثيرة مِن دُون ذِكرِ أَدنى تَعليقٍ عليهَا[١٤٤].

النَّتائج

بعد هذه الجولة بَين الرُّواة ومصَادر ترجمتهم وتَوثيقهم وتَضعيفهم، ومَعرفة رأي العلَّامة فيهم، وبيانِ توقُّفه فيهم ومناقشة ذلك، اتَّضح مَا يأتي:

١ – أَنَّ العلَّامة الحلي كان أَوَّل مَن استعمَل مُصطَلح التوقُّف في كُتبه الرِّجاليَّة بهذا التوسُّع.

٢ – أَنَّه ﵀ أَحيانًا كان يُبيِّن أَسباب توقُّفه، وأُخرى لا يفعلُ، فكان البحثُ مُنصبًّا على مَا يُسوّغ له ذلك.

٣ – مِن الأَسباب الرَّئيسة الدَّاعية للعلَّامة للتوقُّف في الرُّواة أَو عمَّا يروونهُ هو كونهم في عِدَاد مَن لَم يكُن إماميًّا اثني عشريًّا على الرَّغم مِن أَنَّهم مِن الثِّقات عندَ غيرِه، وهو أَمرٌ انفرَد به؛ لأَنَّ مبناهُ عدَم توثيق غير الإِمامي.

٤ – كان العلَّامة ﵀ وفي مَواضِع قليلةٍ مِن الخُلاصة يُوثِّق بعض الرُّواة، وفي أُخرى يتوقَّف في نفس مَن وثَّقه سَابقًا مِن الثِّقات عندَ غيرِه.

٥ – أَنَّه ﵀ على الرَّغم من توقُّفه في عَددٍ مِن الرُّواة إِلَّا أَنَّه كان يَعتمِدُ على كثيرٍ ممَّا يَرويه هؤلاء المُتوقَّف فيهم في كُتبه الفقهيَّة.

وَآخر دَعوانا أَن الحمدُ للّهِ ربِّ العَالمين

الهوامش

١. ينظر: كتاب العين: ٥/ ٢٢٣، الصحاح: ٤/ ١٤٤٠، لسان العرب: ١٥/ ٣٧٤ مادة (وقف).
٢. ينظر: خلاصة الأقوال: ٨٠ و: ٣٢٧.
٣. م. ن: ٤٤، المقدمة.
٤. رجال ابن الغضائري: ١١٦ (١٨٠).
٥. م. ن: ١١٢ (١٦٦).
٦. شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل: ٤٣٧.
٧. سير أعلام النبلاء: ٧/ ٥٨ (٢٠) ولم نعثر عليه عند ابن معين.
٨. ينظر: فرائد الأصول: ٤/ ٣٣، أصول الفقه للمظفر: ٣/ ٢٢٨.
٩. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ٧٤، فهرست الطوسي: ٦٤، معالم العلماء: ٤٨.
١٠. خلاصة الأقوال: ٣١٩.
١١. الرجال: ٧٤.
١٢. ينظر: تعليقة البهبهاني: ٣٣.
١٣. ينظر ترجمته في: رجال ابن داود: ٢٢٨، نقد الرجال: ١/ ١٢٥، طرائف المقال: ١/ ٢٧٨، معجم رجال الحديث: ٢/ ١٣٠.
١٤. خلاصة الأقوال: ٣٢٣.
١٥. اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٢٨.
١٦. ينظر: رجال ابن الغضائري: ١٢٠، رجال ابن داود: ٢٨٢.
١٧. ينظر: رجال الطوسي: ٣٨٤، خلاصة الأقوال: ٣١٨.
١٨. معجم رجال الحديث: ٢/ ١٣٠.
١٩. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ٩٩، رجال الطوسي: ٣٥٢، معالم العلماء: ٥٧، نقد الرجال: ١/ ١٤٤، منتهى المقال: ١/ ٣٠٠.
٢٠. وهو: دهن السمسم، لسان العرب: ١١/ ١٧٣ مادة (حل).
٢١. خلاصة الأقوال: ٦٢.
٢٢. الرجال: ٣٥٢.
٢٣. م. ن: نفس الصفحة.
٢٤. منتهى المطلب: ١٠/ ٣٢٨.
٥٢. ينظر: بصائر الدرجات: ٢٧٢ح٦، الكافي: ١/ ٥٢ ح ٦، و: ١٩٠ ح٣، الاستبصار: ٢/ ٢٣٤ ح ٨١٢، تهذيب الأحكام: ٥/ ١٤٠ ح ٤٦٢، الخرائج والجرائح: ١/ ٣٦٩ح ٢٧.
٦٢. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ٧١، رجال الطوسي: ١٦٢، رجال ابن داود: ٤٨، نقد الرجال: ١/ ١٩٥.
٢٧. خلاصة الأقوال: ٣١٧.
٢٨. وهم القائلون بانتقال الإمامة من الامام الصادق عليه السلام الى ولده عبد الله الأفطح، وكان أكبر أولاده، وسمي بذلك لأنه كان أفطح الرأس؛ أي: عريضه، ولهم عقائد كثيرة باطلة، ينظر: الفرق بين الفِرق: ٨٨.
٢٩. وهي: أن الامام الصادق عليه السلام كان يقول عندما يراه وإسماعيل بن عمار: «وقد يجمعهما لأقوام» ويقصد: الدنيا والآخرة، ينظر: اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٠٥ (٧٥١).

٣٠. التحرير الطاووسي: ٤٠.
٣١. ينظر: منتهى المقال: ٢/ ٢٣.
٣٢. ينظر: فهرست الطوسي: ٥٤.
٣٣. ينظر: مجمع الرجال: ٢/ ٢٥.
٣٤. ينظر: الكافي: ٢/ ٥٣ح٢، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٠ح٢٨، الخلاف: ١/ ٢٢٧، النهاية ونكتها: ١/ ٢٠٥، السرائر: ٢/ ٢٠٠، تحرير الأحكام: ٢/ ١١٨، تذكرة الفقهاء: ٣/ ٢٢٤، مختلف الشيعة: ٦/ ٦٣ وغيرها.
٣٥. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ٧١، رجال الطوسي: ١٦٢، فهرست الطوسي: ٥٥، معالم العلماء: ٦٢، إيضاح الاشتباه: ٩٤، رجال ابن داود: ٢٣١.
٣٦. خلاصة الأقوال: ٣١٨.
٣٧. الرجال: ١٦٢.
٣٨. الرجال: ٣٣٢.
٣٩. الواقفية: هم الذين ساقوا الإمامة الى الامام الكاظم عليه السلام ثم وقفوا بعده، مدعين أنه الإمام المنتظر، وهو الغائب بعد استدعاء الرشيد العباسي له، ولهم عقائد وتعليلات منحرفة، ينظر: الملل والنحل: ١/ ١٦٨.
٤٠. منتهى المطلب: ٢/ ٢٦٨، ٢٩٦، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٢٣، ٤٠٩، وغيرها من المواضع المتكثرة.
٤١. ينظر: الكافي: ١/ ٢٧٤ح١، و:٣/ ١٩ح٣، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٨٧٢ح٤٤٢، تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٦١ح٨٥٤، الاستبصار: ٢/ ٥٣٣ح١٩١٦، الخلاف: ١/ ١/ ١٣٢، المعتبر: ١/ ٤٠٢.
٤٢. ينظر: الرسالة العددية: ٩/ ٢٥، ٣٥، ضمن موسوعة مؤلفات الشيخ المفيد.
٤٣. ينظر ترجمته في: رجال الطوسي: ١٦٠، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٩٢، رجال ابن داود: ٥٠، التحرير الطاووسي: ٣٤، نقد الرجال: ١/ ٢١٥، طرائف المقال: ١/ ٢٨٨.
٤٤. خلاصة الأقوال: ٥٧.
٤٥. وهي فيما يخص دعاء الامام الصادق عليه السلام له، ينظر: اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٩٢(٩٦٢).
٤٦. من أصحاب الامام الهادي عليه السلام لم يرد فيه تزكية أو غيرها، ينظر: طرائف المقال: ١/ ٢٨٨.
٤٧. ينظر: تعليقة البهبهاني: ٥٨.
٤٨. ينظر ترجمته في: رجال البرقي: ٢٨، رجال الطوسي: ١٦١، معالم العلماء: ٣٦، طرائف المقال: ١/ ٤٠٩، معجم رجال الحديث: ٤/ ٧٤.
٤٩. خلاصة الأقوال: ٣١٧.
٥٠. مضى توثيق هذه الرواية في ترجمة أخيه إسحاق، ترجمة رقم: ٤.
٥١. الكافي: ٢/ ١٦١ح١٢.
٥٢. ينظر: تعليقة البهبهاني: ٩١.
٥٣. الرجال: ٧١.

٥٤. ينظر: معجم رجال الحديث: ٤/ ٧٥.

٥٥. ينظر: الكافي: ١/ ٤٤٦ح٢٠، ثواب الأعمال: ٢٤٨، تهذيب الأحكام: ٢/ ٢٣٧ح٩٣٥، الغيبة للطوسي: ٣٤٢ح١ وغيرها.

٥٦. ينظر ترجمته في: رجال الطوسي: ١٢٧، رجال ابن داود: ٥٧، نقد الرجال: ١/ ٢٨٧، جامع الرواة: ١/ ١٢٣، معجم رجال الحديث: ٤/ ٢٢٩.

٥٧. خلاصة الأقوال: ٧٩.

٥٨. اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٦٥(٦٨٩).

٥٩. وهو ضعيف غال، يضع الحديث، لا يلتفت إليه، ينظر: رجال ابن الغضائري: ٩٢.

٦٠. أبو الخير الرازي، له كتب، لقي الامام العسكري عليه السلام يعرف وينكر، وأمره ملتبس، ضعيف، ينظر: رجال النجاشي: ١٩٨، رجال ابن الغضائري: ٧٠.

٦١. ينظر: الرجال: ٥٧.

٦٢. ينظر: المحاسن: ١/ ١٢٤ح ١٤١، بصار الدرجات: ٣٠٤ ح١، الكافي: ٣/ ٤٣٤ ح٣، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٢٧ح١٩٢٤، المقنع: ١٨٦، تهذيب الأحكام: ٣/ ١٦١ح٣٤٩، الخلاف: ١/ ٥٧٨، السرائر: ١/ ٣٣٣، مختلف الشيعة: ٣/ ١٢١، منتهى المطلب: ٦/ ٣٧٢، ذكرى الشيعة: ٤/ ٢٩٥.

٦٣. ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٦/ ٣٢٦، التاريخ الكبير: ٢/ ١٨٣، معرفة الثقات: ١/ ٢٦٢، رجال النجاشي: ١١٨، رجال الطوسي: ١١١، رجال ابن داود: ٦٠.

٦٤. خلاصة الأقوال: ٨٧.

٦٥. اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٨٣(٣٩٤).

٦٦. ينظر، منهج المقال: ٢/ ٧٦.

٦٧. ينظر: رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ٩٢٣.

٦٨. ينظر: معرفة الثقات: ١/ ٢٦٢، الكامل في الضعفاء: ٢/ ١٠٥، تهذيب التهذيب: ٢/ ٣٢.

٦٩. تعليقة البهبهاني: ١٠٢.

٧٠. ينظر: المحاسن: ٢/ ٣٦٨ح١١٩، الكافي: ٨/ ١٠٤ح٧٩، من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٣٠٠ح٤٠٧٥، الخصال: ٨٤ح١٠ وغيرها.

٧١. ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٦/ ٣٤٥، التاريخ الكبير: ٢/ ٢١٠، المجروحين: ١/ ٢٠٨، رجال النجاشي: ١٢٨، رجال ابن الغضائري: ١١٠، رجال الطوسي: ١٢٩، تقريب التهذيب: ١/ ١٥٤.

٧٢. أي: يروي الغث والسمين، وهو عند بعض العلماء من أسباب القدح، وعند آخرين لا دلاله له على القدح أو التجريح أو العدالة، ينظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٤٩.

٧٣. خلاصة الأقوال: ٩٥.

٧٤. ينظر: رجال النجاشي: ١٢٨، رجال ابن الغضائري: ١١٠.

٧٥. ينظر: اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٣٦ - ٤٥٢ ح٣٣٥- ٣٥٧.
٧٦. التحرير الطاووسي: ١١٥.
٧٧. ينظر: المجروحين: ١/ ٢٠٨، ميزان الاعتدال: ١/ ٣٧٩، تقريب التهذيب: ١/ ١٥٤.
٧٨. رجال ابن الغضائري: ١١٠.
٧٩. ينظر: الكافي: ١/ ١٢٣ح٢، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢١ح٣١، عيون أخبار الرضا: ١/ ٢٢٦ح٢، الاستبصار: ١/ ٤١، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٥٩ح١٤٩٦، الدعوات: ٢٦٧ح٧٦١، المعتبر: ١/ ٧٥، تذكرة الفقهاء: ٢/ ١٣٣، مختلف الشيعة: ١/ ٢١١، منتهى المطلب: ٥/ ٤١٦.
٨٠. ينظر: رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ٩٢٨.
٨١. ينظر ترجمته في: فهرست ابن النديم: ١٨٨، التحرير الطاووسي: ١٠٦، نقد الرجال: ١/ ٣٤٨، طرائف المقال: ١/ ٤٢٢، معجم رجال الحديث: ٥/ ٤٩، أعيان الشيعة: ٤/ ١٢٨.
٨٢. خلاصة الأقوال: ٩٠.
٨٣. اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٥٧٤(٥٠٨).
٨٤. ينظر: الوجيزة: ٢٥٥.
٨٥. ينظر ترجمته في: رجال الطوسي: ١٨١، رجال ابن داود: ٧٤، نقد الرجال: ٢/ ٢٨، طرائف المقال: ١/ ٤٣١، معجم رجال الحديث: ٥/ ٣٤٧.
٨٦. خلاصة الأقوال: ١٠٨.
٨٧. أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني الكوفي، جليل القدر عظيم المنزلة، زيدي جارودي، حافظ علامة، له مصنفات كثيرة، وثقه العلماء، توفي سنة (٣٣٣هـ). ينظر: فهرست الطوسي: ٧٣، الكنى والألقاب: ١/ ٣٥٨.
٨٨. أبو محمد، كوفي، كان فطحيًا، وقيل: إنه رجع عن ذلك، روى عن الإمام الرضا عليه السلام ووثقه الشيخ الطوسي واصفًا إياه بكثرة العلم والرواية، ينظر: فهرست الطوسي: ١٥٦، رجال ابن الغضائري: ١٢٤.
٨٩. ينظر: رجال ابن داود: ٧٤.
٩٠. ينظر: معجم رجال الحديث: ٥/ ٣٨٤.
٩١. ينظر: الوجيزة: ١٨٧.
٩٢. رجال النجاشي: ١٨٩.
٩٣. رجال الطوسي: ١٨١.
٩٤. ينظر ترجمته في: رجال الطوسي: ١٨٢، رجال ابن داود: ٧٤، نقد الرجال: ٢/ ٣٠٠، جامع الرواة: ١/ ٢٠٤، طرائف المقال: ١/ ٤٣١، أعيان الشيعة: ٥/ ١٢٤.
٩٥. ينظر: تهذيب الأحكام: ٧/ ١١٧ح٥٠٩.
٩٦. ينظر: خلاصة الأقوال: ١٠٩.
٩٧. ينظر: رجال الطوسي: ٣٣٢.
٩٨. ينظر: معجم رجال الحديث: ٥/ ٣٥٦.
٩٩. ينظر: الرجال: ٧٤.
١٠٠. ينظر: رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ٩٤٤.

١٠١. ينظر: الكافي: ٣/ ٣٥٦ح٣، ثواب الأعمال: ٥١، تهذيب الأحكام: ٧/ ١١٧ح٥٠٩، الاستبصار: ٣/ ١٥٤ح٥٦٤، بحار الأنوار: ٤١/ ١٨٢ح١٩.

١٠٢. ينظر ترجمته في: رجال الطوسي: ١٨١، رجال ابن داود: ٧٨، نقد الرجال: ٢/ ٥٧، طرائف المقال: ١/ ٣٨٢، معجم رجال الحديث: ٦/ ١١٨.

١٠٣. ينظر: خلاصة الأقوال: ١٠٩.

١٠٤. أحمد بن محمد بن سعيد، مضت ترجمته.

١٠٥. ينظر: خلاصة الأقوال: ١٠٩.

١٠٦. ينظر: تعليقة البهبهاني: ١٣٠.

١٠٧. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ١٤٧، رجال الغضائري: ٥٠، رجال الطوسي: ١٣٣، معالم العلماء: ٨١، رجال ابن داود: ٧١، نقد الرجال: ١/ ٤٠٧.

١٠٨. وهي: ضرب من الثياب الرقيقة، الصحاح: ٢/ ٦٧٥ مادة (سبر).

١٠٩. ينظر: خلاصة الأقوال: ١٣١.

١١٠. الرجال: ١٣٣.

١١١. ينظر: خلاصة الأقوال: ١٣١.

١١٢. ينظر: الرجال: ١٤٧.

١١٣. ينظر: الرجال: ١٣٣.

١١٤. ينظر: اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٢٧(٦١٥).

١١٥. ينظر: خلاصة الأقوال: ٢٤١.

١١٦. ينظر: الرجال: ٣٩١.

١١٧. ينظر: المحاسن: ١/ ٢٠٢، كامل الزيارات: ٢٧٤ح٤٣٠، الكافي: ٢/ ٣٤٦ح٢، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٢ح٧٧١، الاستبصار: ٢/ ٦٥ح٢١٣، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٤ح٣٤ وغيرها.

١١٨. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ١٥، رجال الطوسي: ٤١٤، فهرست الطوسي: ٣٤، معالم العلماء: ٤١.

١١٩. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ٢٤، رجال الطوسي: ٣٥٢، فهرست الطوسي: ٤٤، رجال ابن داود: ٢٢٦.

١٢٠. وهي: نوع من البسط والفرش، الصحاح: ٣/ ٢٢٦٥ مادة (نمط).

١٢١. ينظر: الرجال: ١٢٤.

١٢٢. ينظر: خلاصة الأقوال: ٣١٤.

١٢٣. ينظر: نقد الرجال: ١/ ٦٧، معجم رجال الحديث: ١/ ٢١٦.

١٢٤. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ٨٠، رجال الطوسي: ٣٨٣، ٣٩٧، رجال ابن داود: ٢٢٨، التحرير الطاووسي: ٦٣.

١٢٥. ينظر: خلاصة الأقوال: ٣٢١.

١٢٦. ينظر: عدة الأصول: ١/ ٣٨١.

١٢٧. ينظر: منتهى المطلب: ١:١٥٨، وضعفه فيه: ٤/ ٧٤.

١٢٨. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ٧٧، رجال الطوسي: ٤١٥، فهرست الطوسي: ٦٥، معالم العلماء: ٤٨.

١٢٩. يعني: أن ما يرويه يؤخذ به مرة ويرد أخرى، أو: أن بعض الناس يأخذ بروايته ويردّها آخرون.

١٣٠. الرجال: ٤١.
١٣١. ينظر: خلاصة الأقوال: ٣٢٠.
١٣٢. ينظر: بصائر الدرجات: ١٢٣ح١، و: ٤٠٨ح٣، كامل الزيارات: ٤٦٣ح٧٠٢، الامامة والتبصرة: ١٣١ح١٣٨، تهذيب الأحكام: ٣/ ٤ح١٠.
١٣٣. ينظر ترجمته في: رجال الطوسي: ٣٩٢، رجال ابن داود: ٢٢٨، نقد الرجال: ١/ ١٢٠، جامع الرواة: ١/ ٤٨.
١٣٤. ينظر: رجال الطوسي: ٣٩٢.
١٣٥. ينظر: اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٣٣ (١٠٥٧-١٠٦٠).
١٣٦. ينظر: خلاصة الأقوال: ٣٢٣.
١٣٧. ينظر: التحرير الطاووسي: ٥٧.
١٣٨. ينظر: منتهى المطلب: ٤/ ٢٤١.
١٣٩. ينظر: كامل الزيارات: ١٢٢ح١٣٦، الكافي: ٥/ ٣٠٤ح٢، تهذيب الأحكام: ٢/ ٢١٤ح٨٣٧.
١٤٠. ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٤/ ٦١، التاريخ الكبير: ٢/ ٢٠، رجال الطوسي: ٢١، رجال ابن داود: ٤٧، تقريب التهذيب: ١/ ٧٦.
١٤١. ينظر: خلاصة الأقوال: ٧٦.
١٤٢. ينظر: تفسير القمي: ٢/ ٨.
١٤٣. ينظر اختيار الرجال: ٢/ ٨٣٣(١٠٥٧).
١٤٤. ينظر: الكافي: ٣/ ١٤٩ح٩، ثواب الأعمال: ٦١، الانتصار: ٥٨٨، تهذيب الأحكام: ١/ ٢٩٦ح٨٦٨، الخلاف: ١/ ٤٣٩، مختلف الشيعة: ٢/ ١٠٧، منتهى المطلب: ٩/ ٣٨٣.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١ – اختيار معرفة الرجال، المعروف برجال الكشي، الطوسي، محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ) تح: مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت، قم، ط ١، ١٤٠٤هـ

٢ – الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار، الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تح: حسن الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط ٤، ١٣٦٣ هـ ش.

٣ – أصول الفقه، محمد رضا المظفر، تح: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٠هـ

٤ – أعيان الشيعة، حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط ٥، ١٩٩٨م.

٥ – الإمامة والتبصرة من الحيرة، ابن بابويه، علي بن الحسين بن بابويه (ت٣٢٩هـ) تح: مؤسسة الإمام المهدي، قم، ط ١، ١٤٠٤ هـ

٦ – الانتصار، السيد المرتضى، علي بن الحسين (ت٤٣٦هـ) تح: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٥هـ

٧ – إيضاح الاشتباه، العلّامة الحلّيّ، الحسن بن يوسف (ت٧٢٦هـ) تح: محمد الحسون، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١١ هـ

٨ – بحار الأنوار، المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت١١١١هـ) المطبعة الإسلامية، طهران، ط ١، ١٩٥٨م.

٩ – بصائر الدرجات الكبرى، الصفار، محمد بن الحسن (ت٢٩٠هـ) تح: محسن كوجه باغي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، طهران، ط ١، ١٤٠٤ هـ

١٠ – التاريخ الكبير، البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ) (د.ح) (د.ط) (د.ت).

١١ – تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الامامية، العلّامة الحلّيّ، الحسن بن يوسف (ت٧٢٦هـ) تح: إبراهيم البهادري، ط ١، ١٤٣٠ هـ

١٢ – التحرير الطاووسي المستخرج من كتاب حل الإشكال، زين الدين، الحسن (ت١٠١١هـ) تح: فاضل الجواهري، مكتبة المرعشي النجفي، قم، ط ١، ١٤٣٠ هـ

١٣ – تذكرة الفقهاء، العلّامة الحلّيّ، الحسن بن يوسف (ت٧٢٦هـ) تح: مؤسسة آل البيت لتحقيق لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٣٧٢ هـ

١٤ – التعليقة على منهج المقال، البهبهاني، محمد باقر بن محمد أكمل، الوحيد البهبهاني (ت١١١٧هـ) (د.ح) (د.ط) (د.ت).

١٥ – تفسير القمي، القمي، علي بن إبراهيم (ت ق ٤ هـ) تح: طيب الموسوي الجزائري، مؤسسة دار الكتاب للطباعة، قم، ط ٣، ١٤٠٤ هـ

١٦ – تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ) تح: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥ م.

١٧ – تهذيب الأحكام، الطوسي، محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م.

١٨ – تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ) دار صادر، بيروت، ط ١، ١٣٢٥ هـ

١٩ – ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، الصدوق، محمد بن علي بن الحسين (ت٣٨٢هـ) تح: محمد مهدي الخرسان، منشورات الرضي، قم، ط ٢، ١٣٦٨ هـ ش.

٢١– جامعُ الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد : محمَّد بن عليّ الأَردبيليّ الحائريّ (ت ١٠١١ هـ) ، تح محمد باقر ملكيان ، مؤسسة بوستان ، طهران ، ط ١، ١٣٤١هـ .

٢٠ – الخرائج والجرائح في معجزات الأنبياء والأئمة، الراوندي، قطب الدين (ت٥٧٣هـ) تح: مؤسسة الإمام المهدي، قم، ط ١، (د.ت).

٢١ – الخصال، الصدوق، محمد بن علي بن الحسين (ت٣٨١هـ) تصحيح: علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين، قم، ط ١، ١٤٠٠ هـ

٢٢ – خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلَّامة الحلّيّ، الحسن بن يوسف (ت٧٢٦هـ) تح: جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، قم، ط ٢، ٢٠٠٤ م.

٢٣ – الخلاف، الطوسي، محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ) تح: جماعة من المحققين، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، ط ١، ١٤٠٧ هـ

٢٤ – الدعوات، أو سلوة الحزين، الراوندي، قطب الدين (ت٥٧٣هـ) تح: مدرسة الامام المهدي، قم، ط ١، (د.ت).

٢٥ – ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، الشهيد الأول، محمد بن مكي العاملي (ت٧٨٦هـ) تح: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١٨ هـ

٢٦ – الرجال، البرقي، أحمد بن محمد بن خالد (ت٢٨٠هـ) تح: الخرسان (د.ط) (د.ت).

٢٧ – الرجال، ابن الغضائري، أحمد بن الحسين بن عبيد الله (ت٤١٠هـ) تح: محمد رضا الحسيني الجلالي، دار الحديث، قم، ط ٢، ٢٠٠٥ م.

٢٨ – الرجال، النجاشي، أحمد بن علي بن أحمد بن العباس (ت٤٥٠هـ) تح: موسى الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، ط ٨، ٢٠٠٥ م.

٢٩ – الرجال، الطوسي، محمد بن الحسن

(ت٤٦٠هـ) تح: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ٤، ٢٠٠٥ م.

٣٠ – الرجال، ابن داود الحلي، تقي الدين الحسن بن علي (ت٧٣٦هـ) مطبعة جامعة طهران، طهران، ط ١، ٢٠٠٥ م.

٣١ – الرسائل، الشهيد الثاني، زين الدين ابن علي (ت٩٦٦هـ) تح: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، دفتر تبليغات، قم، ط ١، ١٣٧٩ هـ ش.

٣٢ – السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، ابن إدريس الحلي، محمد أحمد بن منصور (ت٥٩٨هـ) تح: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ٢، ١٤١١هـ

٣٣ – سير أعلام النبلاء، الذهبي، محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ) تح: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م.

٣٤ – شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، مصطفى بن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م.

٣٥ – الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٨٧ م.

٣٦ – الطبقات الكبرى، ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع (ت٢٣٠هـ) دراسة وتح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٧م.

٣٧ – طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، علي أصغر بن محمد شفيع البروجردي (ت١٣١٣هـ) تح: مهدي الرجائي، مكتبة المرعشي النجفي، قم، ط ١، ١٤١٠ه.

٣٨ – عدة الأصول، الطوسي، محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ) تح: محمد مهدي نجف، مؤسسة أهل البيت، قم (د.ط) (د.ت).

٣٩ – عيون أخبار الرضا، الصدوق، محمد بن علي بن الحسين (ت٣٨١هـ) قدم له: حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ

٤٠ – الغَيبَة، الطوسي، محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ) تح: عباد الله الطهراني، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ط ١، ١٤١١هـ

٤١ – فرائد الأصول، مرتضى الأنصاري (ت١٢٨١هـ) تح: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، مجمع الفكر الاسلامي، قم، ط ١، ١٤١٩ هـ

٤٢ – الفرق بين الفرق، البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (ت٤٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٥، ٢٠٠٥ م.

٤٣ – الفهرست، ابن النديم، محمد بن إسحاق (ت٣٨٥هـ) دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦ م.

٤٤ – الفهرست، الطوسي، محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ) تح: جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، قم، ط ١، ٢٠٠٥ م.

٤٥– الكافي : محمد بن يعقوب الكليني (ت ٨٢٣ هـ)، تح علي أكبر الغفاري ، دار النشر الإسلامية ، طهران ، ط ٣ ، ٨٨٣١هـ

٤٥ – كامل الزيارات، ابن قولويه، جعفر بن محمد (ت٣٦٨هـ)، تح: جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلاميّ، قم، ط ١، ١٤١٧ هـ

٤٦ – الكامل في الضعفاء، ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ) تح: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٩٩٨م.

٤٧ – كتاب العين، الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) تح: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، قم، ط ٢، ١٤٠٩هـ

٤٨ – الكنى والألقاب، عباس القمي (ت١٣٥٩هـ) تح: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ١، ٢٠٠٥ م.

٤٩ – لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم (ت٧١١هـ) تح: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨ م.

٥٠ – المجروحين من المحدثين، ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت٣٤٥هـ) تح: حمدي عبد المجيد، دار الصميعي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠ م.

٥١ – مجمع الرجال، القهبائي، علي القهبائي (ت ق ١١ هـ) مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١، ٢٠١٠ هـ

٥٢ – المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد (ت٢٨٠هـ) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨ م.

٥٣ – مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، العلّامة الحلّيّ، الحسن بن يوسف (ت٧٢٦هـ) تح: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٢هـ

٥٤ – معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة، ابن شهرآشوب، محمد بن علي (ت٥٨٥هـ) تح: مؤسسة نشر الفقاهة، قم، ط ١، ٢٠٠٧ م.

٥٥ – المعتبر في شرح المختصر، المحقق الحلي، جعفر بن الحسن (ت٦٧٦هـ) تح: عدة من الأفاضل، ط ١، ١٣٦٤ هـ ش.

٥٦ – معجم رجال الحديث، أبو القاسم الموسوي الخوئي، مطابع مركز نشر الثقافة الإسلامية، طهران، ط ٥، ١٩٩٢ م.

٥٧ – معجم مصطلحات الرجال والدراية، محمد رضا جديدي نجاد، دار الحديث، قم، ط ٢، ١٤٢٤هـ

٥٨ – معرفة الثقات، العجلي، أحمد بن عبد

الله (ت٢٦١هـ) تح: عبد العليم عبد العظيم، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٩٨٥ م.

٥٩ – المقنع، الصدوق، محمد بن علي بن الحسين (ت٣٨١هـ) تح: مؤسسة الإمام المهدي، قم، ط ١، ١٤١٥هـ

٦٠ – الملل والنحل، الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت٥٤٩هـ) تح: إبراهيم شمس الدين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦ م.

٦١ – من لا يحضره الفقيه، الصدوق، محمد بن علي بن الحسين (ت٣٨١هـ) صححه: علي أكبر الغفاري، جماعة المدرسين، قم، ط ١، (د.ت).

٦٢ – منتهى المطلب في تحقيق المذهب، العلّامة الحلّيّ، الحسن بن يوسف (ت٧٢٦هـ) تح: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، قم، ط ١، ١٤١٢هـ

٦٣ – منتهى المقال في أحوال الرجال، المازندراني، محمد بن إسماعيل (ت١٢١٦هـ) تح ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١٨هـ

٦٤ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ) تح: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٩٦٣ م.

٦٥ – نقد الرجال، التفرشي، مصطفى بن الحسين (ت ق ١١ هـ) تح ونشر: مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، قم، ط ١، ١٤١٨ هـ

٦٦ – النهاية والنكت، الطوسي، محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ) والمحقق الحلي، جعفر ابن الحسن (ت٦٧٦هـ) تح: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٢ هـ

٦٧ – الوجيزة في الرجال : محمد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ)، تح محمد كاظم رحمن ستايش ، وزارة الثقافة والإرشاد الإيرانية، ط ١ ، ٢٠٠٢م.